الخليج العربي ..... المجلد العشرون ..... العدد (٣) ١٩٨٨
..... مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - الجمهورية العراقية .....

رؤية جديدة للعمالة الآسيوية الوافدة الى دولة الامارات العربية المتحدة

الاستاذ الدكتور فلاح شاكر اسود
كلية الاداب - جامعة بغداد

هدف البحث

كثر الحديث عن العمالة الوافدة غير العربية الى اقطار الخليج العربي النفطية، وعقدت المؤتمرات والندوات وصدرت الكتب والمقالات الكثيرة وأسهمت وسائل الاعلام في المنطقة بتوضيح الخطر وابراز آثاره السلبية، وقد كانت الحلول المطروحة تؤكد احلال العرب محل الآسيويين. وكان تطبيق ذلك يتم بسهولة حيث يطرد الآسيويين ويحل محلهم العرب. او ان الحلول المطروحة عبارة عن اوامر لابد من تطبيقها من قبل اقطار الخليج العربي حكومات وشعوب. لذا فان هذا العلاج في رأيي سوف يبقى بعيدا عن الواقع، وسوف يستمر الطوفان الآسيوي يغزو المنطقة في المستقبل حتى يصبح عاملا يهدد وجود هذه الاقطار.

ان هدف البحث هو تجاوز التناقضات الايدولوجية والاقتصادية والسياسية بين اقطار الخليج العربي والاقطار العربية المجاورة. ويتلافى اصدار الاوامر والتعليمات

او الاشارة الى ضرورة تطبيق الاتفاقيات والتشريعات التي تخص استقدام العمالة العربية واحلالها بدلا من العمالة الآسيوية وذلك لاسباب عديدة هي :-

١ - الرغبة في الدخول الى المنطقة بالمفهوم الخليجي الذي لايرفض من قبل الشعوب والحكومات.
٢ - اعطاء الحلول التي لاتثير حساسية من دخول العمالة العربية الى المنطقة.
٣ - عدم التأكيد على تطبيق مقررات المؤتمرات العربية طالما ان الاقطار الخليجية العربية لاتنفذها. فقرارات مؤتمر وزراء العمل الاول عام ١٩٦٥ والثاني ١٩٦٦ والثالث ١٩٦٧، ومقررات الدورة الثالثة والرابعة لمؤتمر العمل العربي عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالي وغيرها، والتي اكدت خطورة العمالة الآسيوية، وضرورة استبدالها بالعمالة العربية، وان جميع بنود هذه الاتفاقيات لم تنفذ، بل ان قرارات الدورة الرابعة عام ١٩٧٥ لم توقع عليها الاقطار العربية الخليجية المستفيدة من العمالة، وهذا يوضح انه لافائدة من هذه الاتفاقيات العربية اذا لم تكن قابلة للتنفيذ عن اقتناع وحماس من قبل الاقطار الخليجية العربية المهددة بالغزو الآسيوي.

٤ - ان احلال العمالة العربية محل العمالة الآسيوية يخضع الى القرار السياسي للمسؤولين والانتماء القومي للشعوب في المنطقة. والاحساس بالخطر الحقيقي الذي يهدد امن ووجود حكام وشعوب اقطار المنطقة.

لقد اقتصر البحث على دولة الامارات العربية المتحدة، كنموذج لاقطار الخليج العربي من جهة. ولمواكبة الباحث للمشكلة طيلة ثلاث سنوات.

ومن هنا فان البحث هو رؤية جديدة لفتح آفاق جديدة للتعامل مع هذه المشكلة وخصوصا ان المنطقة اذا استمرت في سياستها السكانية الحالية، فان الاخطار سوف تهدد جميع الاقطار الخليجية العربية وخصوصا دولة الامارات العربية المتحدة.

ان ايران هي الدولة الوحيدة التي نفذت سياستها بهدوء دون ان تثير الحساسيات، فزادت من عدد الايرانيين في المنطقة عبر مدة طويلة من الزمن، وفق خطة مدروسة ومرسومة لكي يكون لها الرجحان في المستقبل وبالتالي سوف تستغل رعاياها في المستقبل في تحقيق اطماعها التوسعية في المنطقة والضغط على حكام المنطقة لتوجيه سياسة هذه الاقطار بما يخدم ايران.

ان الباحث في رؤيته الجديدة لحل هذه المشكلة في الوقت الحاضر. يؤمن كل الايمان بان الاقطار العربية الخليجية جميعها ودولة الامارات العربية على وجه الخصوص لابد من الاتجاه نحو فائض العمالة العربية لانها اضمن على مستقبل المنطقة واحفظ على حقوق المواطن.

وقد اوضحت الدراسة التي اعدها الدكتور ريتشارد لولس مدير مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة درهم ونشرتها جريدة الخليج التي تصدر في دولة الامارات العربية المتحدة في عددها ١٣٤٨ سنة ١٩٨٢ بان فائض العمالة العربية من اقطار المغرب العربي تتعرض الآن للبطالة في اوربا، وتسعى الدول الاوربية على اخراجهم بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة. واحلالهم محل نظرائهم من الآسيويين، وتعتبر فرنسا اكبر الدول الاوربية التي تستقطب العمال من اقطار المغرب، اغلبهم من الجزائر ثم المغرب ثم تونس، وبلغ عدد العمال العرب فيها سنة ١٩٨٠ حوالي مليون جزائري و٣٠٠ الف مغربي، ويزيد قليلا على ٢٠٠ الف تونسي، اي ان اعدادهم في فرنسا وحدها حوالي مليون ونصف عامل عربي، فضلا عن ماموجود في الدول الاخرى مثل بلجيكا والسويد والمانيا واسبانيا والدول الاوربية الاخرى.

وخلال الحقبة ١٩٧٩/١٩٨٠ عقدت مفاوضات مضنية وسرية بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية توصلا الى اتفاقية جديدة تتعلق بالعمالة الجزائرية في فرنسا وقد اصرت الحكومة الفرنسية على ضرورة التخلص من ٣٥ الف عامل جزائري سنويا، بينما ترى الحكومة الجزائرية ان يكون رحيل العمال بشكل اختياري، علما ان حوالي ٨ر٤١٪ من العمال الجزائريين قضوا في فرنسا مدة تقل عن ١٠ سنوات وتم الاتفاق على مجموعة من التسهيلات الجديدة التي تهدف الى اغراء العمال الجزائريين بالعودة الى بلادهم.

ان استيعاب هذه العمالة التي تتميز بمستوى ثقافي وحضاري وفني اعلى بكثير مما تملكه العمالة الآسيوية، فضلا عن ماتقدمه الاقطار العربية الاخرى التي تسهم حاليا مثل مصر والاردن والفلسطينيين من الضفة الغربية وعمان واليمن هو الحل الامثل في المستقبل. اما في الوقت الحاضر فانني ارى عدم وضع الحواجز والعراقيل امام وضع العرب للدخول الى المنطقة بالمفهوم الجديد من قبل الاقطار المصدرة لهذه العمالة.

نمو السكان في دولة الامارات العربية المتحدة

اول تقدير للسكان في دولة الامارات العربية المتحدة هو تقدير زويمر الذي زار ابو ظبي عام ١٩٠١، وذكر ان عدد سكان ابو ظبي حوالي (١٠) آلاف نسمة وعدد سكان دبي (١٥) الف نسمة وهو مايمثل ثلاثة اضعاف العدد الذي نشرته البحرية البريطانية في دليلها الصادر سنة ١٨٩٠.[١]

اما التقدير الثاني فهو تقدير لوريمر عام ١٩٠٤ بنحو ٨٠ الف نسمة ازداد عام ١٩٥٠ الى ١٠٠ الف نسمة. وفي عام ١٩٥٥ ازداد الى ١١٠ الف نسمة. وباستثناء دبي المركز التجاري المهم الذي حقق زيادة في سكانها اكثر من (٥) مرات خلال الحقبة ١٩٠٤ ـ ١٩٥٠ اذ ازداد سكانها من (١٠) آلاف نسمة الى حوالي ٥٥ الف نسمة. بينما عانت رأس الخيمة من انخفاض كبير في سكانها نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي الذي ادى الى هجرة عدد كبير من سكانها الى الاقطار المجاورة.[٢]

ان معدل النمو السكاني منخفض جدا إذ بلغ خلال الحقبة ١٩٠٤ ـ ١٩٥٠ ٥ر٠٪ سنويا يزداد قليلا اذا حسبناه للمدة من ١٩٠٤ ـ ١٩٥٥ الى ٧ر٠٪ سنويا وبذلك يكون معدل النمو خلال مدة نصف قرن اقل من ١٪.

وفي عام ١٩٦٨ جرى اول تعداد بمعرفة مجلس تطوير الامارات المتصالحة قبل الاتحاد، وبلغ عدد السكان ١٢٦ ١٧٩ نسمة وقد واجه هذا التعداد مشاكل ومصاعب كثيرة وظهرت فيه نواقص وعيوب جعلته اقرب الى التخمين منه الى التعداد.[٣]

ومنذ التعداد التخميني الاول وبداية مرحلة النفط، طرأت اتجاهات جديدة على نمو سكان دولة الامارات العربية المتحدة. فقد ارتفع نمو السكان في امارة ابو ظبي بشكل سريع على خلاف المدة بين بداية القرن ومنتصفه، حيث لم يطرأ على النمو الا زيادة طفيفة. والسبب في سرعة واتجاهات هذا النمو السريع بعد سنة ١٩٦٦

---

(١) د. امل يوسف العذبي الصباح، سكان دولة الامارات العربية المتحدة، مطابع الهدف الكويت سنة ١٩٧٩ ص ٣٠.

(٢) د. حسن الخياط ـ الرصيد السكاني لدول الخليج العربي، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، الدوحة ١٩٨٢ ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥.

المشاريع التنموية الضخمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية مما تطلب استخدام ايدي عاملة كبيرة لتنفيذ هذه المشاريع ـ فضلا عن سعة مساحة هذه الامارة التي تحتل ٨٥٪ من مساحة الدولة [٤].

وفي السبعينات ازداد عدد السكان من ١٢٦ ١٧٩ نسمة عام ١٩٦٨ الى ٨٨٧ ٥٥٧ نسمة عام ١٩٧٥، بلغ عدد المواطنين منهم ٢٠١٥٤٤ وهو مايمثل ٣٦٪ من عدد السكان. ثم ارتفع العدد عام ١٩٨٠ الى ١٫٢٢٥٫٠٤٣ نسمة[٥] وبذلك حقق نمو السكان خلال المدة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ حوالي ١٧٫٥٪ وخلال المدة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ حوالي ١٣٫٣٪. وقد انعكس هذا النمو السريع على انخفاض نسبة المواطنين من السكان من ٦٠٪ عام ١٩٦٨ الى ٣٦٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٢٪ عام ١٩٨٠. وخلال المدة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٠ تضاعف عدد المواطنين مرة واحدة، بينما تضاعف عدد الوافدين ١٢ مرة.

وشهدت المدة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ الاستقرار النسبي قياسا بحقبة السبعينات. فقد انخفض معدل النمو السكاني من ١٣٫٣٪ سنويا خلال المدة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ الى ٦٫٧٪ خلال المدة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢، واتجه هيكل السكان نحو التصحيح اذ ارتفعت نسبة الاناث الى مجموع السكان وارتفع معدل نمو المواطنين. واحتلت السياسة السكانية مكان الصدارة في مجمل السياسات العامة للدولة. ولازال الموضوع يحتاج الى جهود مضاعفة وسياسات متطورة بهدف الوصول الى تركيب سكاني امثل، فلا زالت نسبة الذكور الى مجموع السكان مرتفعة، وكذلك نسبة الوافدين الى المواطنين مرتفعة كذلك لان التركيبة السكانية هي نتاج تطورات السنوات الماضية حيث ارتبطت بالقوى العاملة المستوردة باحتياجات التطور الاقتصادي والاجتماعي. [٦]

---

(٤) دولة الامارات العربية المتحدة ـ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية، العدد ٦ سنة ١٩٨٠.

(٥) دولة الامارات العربية المتحدة ـ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاءات التعداد العام للسكان ١٩٧٥، والتعداد العام للسكان ١٩٨٠ النتائج الاولية.

(٦) دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، ادارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ مطابع دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر. الشارقة ص ٥٢.

يتضح مماسبق ان دولة الامارات العربية تعاني من تخلخل سكاني وفراغ واضح، انعكس على زيادة الاعتماد على العمالة الأسيوية المستوردة لسد النقص في الايدي العاملة المحلية.

مساهمة البترول في الخلل السكاني

بلغ انتاج البترول في دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧٩ نحو ١ر٨٢ مليون برميل/اليوم. وفي عام ١٩٨٠ بلغ ١ر٧١ مليون برميل/اليوم، وبذلك فان انتاجها تجاوز انتاج الكويت وليبيا. وبلغ اجمالي العوائد النفطية عام ١٩٧٩ حوالي ١٢ر٥٠ مليار دولار. ارتفع عام ١٩٨٠ الى ١٨ر٥٠ مليار دولار رغم انخفاض الانتاج من ١ر٨٢ مليون برميل الى ١ر٧١ مليون برميل. وقد بلغت القيمة الكلية لصادرات الدولة في عام ١٩٨٥ اكثر من ٢٣ مليار دولار يكون النفط ٩٨٪ منها.

ونتج عن توفر العائدات النفطية الضخمة فورة استثمارية، ونمو اقتصادي تلقائي متفجر، حيث شكلت العائدات النفطية العمود الفقري لايرادات الدولة.[٧]

وقد استخدمت عملية التنمية في العقد الماضي على عملية التحديث السريعة التي شملت الجوانب التالية[٨]:

١ ـ اقامة البنية التحتية والهياكل الاساسية بما في ذلك الموانىء والمطارات وطرق المواصلات والنقل وتوفير الخدمات الاساسية للمدن التي تمت بسرعة مذهلة.
٢ ـ نشر التعليم والخدمات الصحية.
٣ ـ تنمية المدن ونقلها من قرى صغيرة الى مدن حديثة ذات مبان عصرية، تتوفر لها اهم الخدمات الاساسية.
٤ ـ انشاء عدد من الصناعات التمويلية للوفاء بالاحتياجات المحلية خاصة في مجال صناعة البناء كالاسمنت او من اجل التصدير كالصناعات البتروكيمياوية.
٥ ـ تطوير الزراعة وصيد الاسماك.

---

(٧) د. خزعل جاسم، استراتيجية التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٨٢ مطبوع بالرونيو ص ١ ـ ٢.

(٨) د. ابراهيم سعد الدين، النمو الاقتصادي في دولة الامارات وتأثيره على الاتحاد. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد ٢٨ سنة ١٩٨١ ص ٩٥/٩٦.

ان هذه العوائد الضخمة واستخدامها في مشاريع التنمية المذكورة، وعدم وفاء الايدي العاملة المحلية بمتطلبات هذا التطور الاقتصادي، تطلب استيراد الايدي العاملة الوافدة من خارج البلاد. وقد اثر ذلك على احداث الخلل الكبير في التركيبة السكانية. وان النمو السكاني المرتفع لايعود الى الزيادة الطبيعية، وانما الى الهجرة الوافدة. وقد بلـــغ النمو السكاني في دولة الامارات العربية المتحدة اعلى نسبة في العالم.

ان عمليات التنمية الواسعة التي شملت كل انحاء البلاد تطلبت ايدي عاملة مستوردة لتعذر تحقيق النمو الاقتصادي بالاعتماد على السكان المواطنين لقلة عددهم وضعف خبرتهم وانخفاض مستواهم التعليمي. فقد احتلت العمالة الوطنية سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ نسبة ٣ر١٠٪ و ٦ر١٢٪ على التوالي من مجموع العمالة الكلية، وماتبقى ٧ر٨٩٪ و ٤ر٨٧٪ هي عمالة مستوردة.

وقد شخصت الخطة الخمسية للدولة الفرق الواسع في توزيع العمالة على الانشطة الاقتصادية المختلفة وهي كما يلي[٩]:

	تقدير عام ١٩٨٠		تقدير عام ١٩٨٥	
	العمالة الوافدة٪	العمالة المحلية٪	العمالة الوافدة٪	العمالة المحلية٪
قطاع التشـيد	١ر٩٨	٩ر١	٩٧	٣
الصناعات المتعلقة بالبترول	٧ر٩٩	٣ر٠	٤ر٨٨	٦ر١١
الصناعات التحويلية الاخرى	٩٧	٣	٤ر٩٢	٦ر٧
الخدمات الخاصة	١ر٩٩	٩	٥ر٩٨	٥ر١
التجارة والمطاعم والفنادق	٣ر٩٥	٧ر٤	٥ر٩٣	٥ر٦
النقل والتخزين والمواصلات	٨ر٩٣	٢ر٦	٢ر٩٤	٨ر٥
التحويل والتأمين والعقارات	٦ر٩٢	٤ر٧	٥٨	١٥
الكهرباء والماء والغاز	٥ر٨٩	٥ر١٠	٨ر٨٩	٢ر١٠
استخراج البترول والمحاجر	٤ر٨٣	٦ر١٦	٥ر٨١	٥ر١٨
الزراعة والثروة الحيوانية	٨٢	١٨	٤ر٨٢	٦ر١٧
الحكومة والادارة العامة	٣ر٦٣	٧ر٣٦	٥ر٦٧	٥ر٣٢

يلاحظ من الجدول ان الوافدين يحتلون النسبة العالية في كل قطاعات الانشطة الاقتصادية ولكن بعض القطاعات تستأثر بالنسبة العالية بفروق كبيرة مثل قطاع التشييد والصناعات المتعلقة بالبترول والصناعات التحويلية والخدمات الخاصة

(٩) مشروع الخطة الخمسية للتنمية بدولة الامارات العربية المتحدة (وثيقة رسمية غير منشورة) ص ١٥٥.

والتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والمواصلات والتحويل والتأمين والعقارات والكهرباء والماء والغاز اذ تزيد نسبة العمال المستوردين في هذه الانشطة على ٩٠٪. فعلى سبيل المثال ان عدد المشتغلين في قطاع التشييد والبناء من العمالة الوافدة عام ١٩٨٥ حوالي ٩٥ر٠٠٠ الف من العمالة المستوردة مقابل ٣٠٠٠ من العمالة المحلية. وفي الصناعات الاستخراجية ٨ر٥٠٠ من العمالة المستوردة مقابل ٨ر٤٠٠ من العمالة المحلية.

ان اغلب العمالة المستوردة هي العمالة الاسيوية وتشمل اربع جاليات كبيرة. الجالية الهندية وتشتغل في اعمال الخدمات والاعمال الفنية كتصليح الكهرباء والماء وصياغة الذهب والمجوهرات والخياطة والتنظيف في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة. والجالية الباكستانية التي تشتغل بالبناء وسياقة التاكسيات واعمال البناء ورصف الطرق والخياطة والمخابز والافران والنجارة والحدادة وعمال البلديات لصيانة الحدائق العامة والمتنزهات وحدائق الطرق، والجالية الايرانية التي يزاول رعاياها الاعمال اليدوية، فضلا عن اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة التي تهيمن على التجارة بالجملة والمفرد وتجارة الاقمشة والملابس والادوات المنزلية. والجاليات القادمة من جنوب شرق اسيا من كوريا والفلبين ضمن مجمعات العمل وهي تجربة جديدة بدأت تتغلغل في جميع الاقطار الخليجية وقد نفذت مشاريع ضخمة في دولة الامارات العربية المتحدة وفي اقطار الخليج العربي الاخرى كافة.

لماذا العمالة الاسيوية

من خلال الدراسة الميدانية والاستقصاء المستمر طيلة ثلاث سنوات امكن استخلاص الاسباب التالية لتفضيل العمالة الاسيوية من قبل شعب وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة على الرغم من مساهمة وسائل الاعلام المقروءة في تشخيص الاخطار الجسيمة السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المنطقة وهذه الاسباب هي:

١ ـ العامل التاريخي الذي ربط منطقة الخليج العربي وخاصة دولة الامارات العربية المتحدة بموقعها المهم على الخليج العربي وخليج عمان برباط قوي مع شبه القارة الهندية وبعلاقات تجارية مهمة، ونتيجة لذلك اصبحت الدولة ملتقى المؤثرات البشرية مع هذه المنطقة.

٢ ـ اختلاف الوضع الاقتصادي بين الاقطار العربية والاقطار الاسيوية، مما جعل العامل العربي يطلب اجرة اعلى من العامل الاسيوي، فتميزت العمالة الاسيوية برخص الاجور.

٣ ـ العامل الاسيوي يحاول ان يحافظ على عمله بكل جهده لفقر بلده الاصلي، بينما لايتمثل هذا العامل لدى الوافد العربي، مما ميز العمالة الاسيوية بانها اكثر طاعة.

٤ ـ انخفاض عملة البلدان الاسيوية بالنسبة الى عملة اقطار الخليج العربي، مما جعل اجر العامل الاسيوي رغم قلته، يتضاعف ثلاث او اربع مرات عما يستلمه عندما يحوله الى عملته الاسيوية.

٥ ـ هدف الهجرة بين العامل الاسيوي والعامل العربي تختلف، فالعامل الاسيوي يحاول ان يجعل هجرته دائمية او اطول مدة ممكنة، بينما هجرة العامل العربي محددة قبل سفره بمدة محدودة لاصلاح احواله المالية المؤقتة او لرفع دخله ثم العودة الى بلده.

٦ ـ انتشار وكالات توريد العمال في اقطار جنوب وجنوب شرق اسيا، لنقل العمال وتسهيل عملية الحصول عليهم، بينما لاتوجد مثل هذه الوكالات في الاقطار العربية فعلى سبيل المثال ان عدد الوكالات داخل الفلبين لوحدها ١٢٣٥٨ وكالة.[١٠]

٧ ـ عدم قيام الاقطار العربية بواجبها القومي تجاه اغراق المنطقة الخليجية برعاياها لزيادة اعداد العمال العرب عن طريق التشريعات والقوانين المحلية التي تسهل الطريق امام رعاياها، مقابل مساندة حكومات العمال الآسيويين لرعاياها بالهجرة الى اقطار الخليج العربي وتشجيعهم على ذلك، بل وتخطط هذه الدول الاسيوية لايجاد منافذ الى عمالها بينما تسعى اغلب الاقطار العربية الى غلق الابواب امام رعاياها.

٨ ـ خلو الاقطار العربية من الشركات العربية للمقاولات الضخمة التي تستطيع الدخول الى اقطار الخليج العربي لمنافسة الشركات الكورية والفلبينية والهندية والتي ادخلت نظام معسكرات العمل في تنفيذ المشاريع الضخمة في المنطقة، وهي تجربة جديدة حيث تجلب هذه الشركات عمالها من اقطارها الاسيوية التي تنتمي اليها.

٩ ـ غياب التكامل العربي الاقتصادي (الزراعي والصناعي والتجاري) وغياب المشاريع المشتركة العربية التي تستخدم العمالة العربية.

---

(١٠) محمد الامين الفارس. التعاون العربي للحد من العمالة الاجنبية (١٩٨٢) المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص ١٧.

١٠ ـ ارتباط مصلحة الوافد الاسيوي بالمواطن، حيث يقوم المواطن بالكفالة لقاء مبلغ من المال متفق عليه. فمالكي الاعمال الحرة من الاسيويين يقومون بدفع جميع مايملك وادارته، مقابل مبلغ ثابت الى المواطن الكفيل. دون ان يتحمل هذا المواطن اي شيء في رأس المال او الادارة، مستفيدا من جنسيته كمواطن.

١١ ـ ان طبيعة الاعمال التي يقوم بها العامل الاسيوي لاتنافس الاعمال التي يقوم بها المواطن. بينما الاعمال التي يقوم بها الوافدون العرب تنافس الاعمال التي يقوم بها المواطن، مما جعل المواطن يميل الى العمالة الاسيوية التي لاتنافسه، ويسد الابواب امام العمالة العربية التي تنافسه، فالعمالة العربية تميل الى العمل في الاعمال الحكومية والادارة العامة والمدارس والمستشفيات والمحاكم وغيرهامن الاعمال التي تتطلب اللغة العربية، وان خريجي الكليات من المواطنين يميلون الى العمل في هذه الاعمال.

١٢ ـ هناك اعمال لايقوم بها المواطن ولايرغبها الوافد العربي مثل الخدمة في البيوت واعمال التنظيف في المكاتب والمؤسسات والدوائر الحكومية واعمال المياومة في البلديات وسياقة التاكسيات وسيارات نقل المياه او سيارات الحمل والنقل واعمال البناء ورصف الطرق والاعمال الشاقة الاخرى وغيرها.

١٣ ـ قدوم النسبة الكبيرة من العمالة الاسيوية بدون عوائلها بسبب التشريعات والقوانين في المنطقة والتي تمنع استقدام العائلة لمن يقل دخله عن ثلاثة آلاف درهم وهذا المبلغ لايحصل عليه اغلب الاسيويين، مما جعلهم يسكنون في بيوت وغرف بشكل متجمع لايكلف اصحاب الاعمال والشركات الذين يقيمون لهم مجمعات او بيوتا من الخشب والصفيح في مكان العمل، بينما هذا السكن لايوافق العمالة العربية التي تتمتع باجور عالية يسمح لها القانون بجلب عوائلهم وبالتالي السكن في مساكن وشقق تتناسب مع ارتفاع الدخل. مما جعل القطاع الخاص يفضل العمالة الاسيوية على العمالة العربية لان هذا القطاع يبحث عن الربح الاكبر والاسهل والاقل كلفة.

١٤ ـ ارتباط مصالح المواطن بزيادة عدد الوافدين، لان المشاريع التي تقام في البلد، تخدم اعدادا اكبر بكثير من المواطنين، فالمحلات التجارية والمطاعم وغيرها لابد لها من مستأجرين، والبضائع الاستهلاكية والسوق التنافسية لابد لها من مشترين.

١٥ ـ المسؤولون في المنطقة يفضلون العمالة الاسيوية لان بامكانها تسفيرها في اي وقت، بينما تقع في احراجات مع الاقطار العربية المصدرة للعمالة والتي تحاول ان

تطبق العقود والاتفاقيات العربية وتطالب الاقطار العربية الخليجية بتطبيقها.

١٦ ـ تركيز التنمية في دولة الامارات العربية على تشييد واقامة البنى التحتية والهياكل الاساسية والتي تتطلب الاعمال اليدوية التي يقوم بها العمال غير او شبه المهرة، معظمهم من الذكور وذوي المستوى التعليمي الواطيء وهذا ماينطبق على العمالة الاسيوية في المنطقة.

١٧ ـ عامل القرابة وهو احد العوامل التي تؤدي دورها في كل العالم، حيث ان الشخص يميل الى جلب اقربائه واصدقائه وابناء قومه، وبما ان اكثر العمالة هي اسيوية، فهؤلاء يشجعون زيادة هذه العمالة في المنطقة.

١٨ ـ ان الانشطة الجديدة التي نشأت في دولة الامارات العربية المتحدة لم تكن امتدادا للانشطة التقليدية القديمة، وان الاستثمارات الضخمة خلقت قاعدة اقتصادية عريضة في شتى الانشطة لم تكن موجودة من قبل وان متطلباتها الوظيفية الجديدة في اغلبها لم يألفها المواطن او يستطيع القيام بها كالصناعات التحويلية وخصوصا الثقيلة منها، وبناء الطرق المعبدة والمطارات والموانيء وشبكات الكهرباء والماء والمجاري، لذلك قامت الدولة بتشجيع هجرة الايدي العاملة بشروط متساهلة. وهذا يعني تحول الايدي العاملة الوطنية من قطاع الزراعة والثروة السمكية الى قطاع الخدمات وبذلك تحولت من الاستخدام المنتج الى الاستخدام الخدمي، واصبح تأثيرها سلبا ولاتكون فعالة في الخدمات بل تشكل بطالة مقنعة في كثير من الاحوال.[١١]

١٩ ـ انتشار آلاف المنشآت التجارية الصغيرة، مما ادى الى ارتفاع عدد العاملين في قطاع التجارة الى اضعاف مايحتاجه البلد.

وقد استأثر هذا القطاع بملكية ٩١٪ من مجموع المنشآت عام ١٩٧٥. ارتفع الى ٩٢٪ عام ١٩٨٠ كما يوضحه الجدول التالي[١٢]:

	عدد المنشآت الاجمالي	عدد منشآت القطاع الخاص
١٩٧٥	١٨٧١٣	١٦٩٩٧
١٩٨٠	٤٠٤٥٤	٣٧٢٦٧

(١١) مشروع الخطة الخمسية للتنمية بدولة الامارات العربية المتحدة (وثيقة رسمية غير منشورة) ص ١٢.

(١٢) عبد الرزاق فارس الفارس، اسباب انتشار العمالة الاجنبية في الخليج العربي ومدى الحاجة اليها، حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص ٢.

٢٠ ـ غياب شبكة المواصلات المنتظمة، مما زاد من عدد سائقي الاجرة على ٣٠ الف سائق.

٢١ ـ كثرة الباعة المتجولين والحمالين ومنظفي السيارات وغيرها من الاعمال الثانوية في الاسواق والشوارع وكثرة الفراشين والحراس والمستخدمين في الحكومة، وانتشار ظاهرة الخدم والسواق والمربيات في العوائل، وقد يصل عددهم في كثير من الاحيان الى اكثر من خمسة اشخاص لدى العائلة المواطنة الواحدة. بل ان ظاهرة المربيات اصبحت من مستلزمات العائلة المواطنة وكثير من العوائل العربية الوافدة، ونشطت مكاتب جلب هؤلاء في تسهيل العملية. فقد كانت تعرض صور هؤلاء على الراغبين في اختيار واحدة منهن او اكثر، ثم اصبحت تعرض هذه الصور على افلام الفيديو.

٢٢ ـ نقص الايدي العاملة المتخصصة في مجال صيانة المعدات الثقيلة. وصعوبة تواجد قطع الغيار شجع المؤسسات على تكثيف استخدام المكننة الحديثة للحد من احتياجات العمالة ادت الى كثرة اعتمادها على العمالة غير وشبه الماهرة، وقد بلغت نسبتها ٣/٢ قوة العمل الاجمالية.

٢٣ ـ غياب الاستراتيجية الواضحة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة في المنطقة فالتنمية لم تخصص للمواطنين من سكان المنطقة، وانما خصصت للوافدين، وبذلك فان المشاريع التي تقام تتطلب ايدي عاملة كثيرة لايستطيع المواطن من تغطيتها لانها لاتتناسب مع عدد السكان وما لديها من كوادر.

٢٤ ـ الاستنزاف الكبير للثروة الوطنية البترولية في المنطقة وانتاجها بكميات تفوق حاجتها الحاضرة والمستقبلية، ثم صرف عوائد هذه الثروة على مشاريع البناء والطرق والخدمات واستيراد المواد الغذائية والاستهلاكية التي تفوق حاجة المواطنين.

٢٥ ـ عدم التزام دولة الامارات العربية المتحدة، واقطار الخليج العربي كافة بالقوانين والقرارات والتوصيات العربية التي تعطي الاولوية للعرب الوافدين على الاجانب في الاستخدام والتي نصت عليها الاتفاقيات العربية المتعلقة بانتقال العمالة بين الاقطار العربية.(١٣)

٢٦ ـ نقص العمالة الماهرة على مستوى الاقطار العربية المصدرة للعمالة، وقد ادى الطلب عليها في اقطار الخليج العربي النفطية الاخرى الى ارتفاع اجورها في اقطار

---

(١٣) د. نادر فرغاني ـ العمالة الوافدة الى الخليج العربي، حجمها ومشاكلها والسياسات الملائمة المستقبل العربي، العدد ٢٣ السنة الثالثة ١٩٨١ ص ٥٩.

المنشأ.... كما ان هناك نوعية من العمالة الماهرة مطلوبة في اقطار الخليج العربي النفطية لاتوجد في الاقطار العربية غير النفطية بسبب استخدام التقنيات المتطورة والمتقدمة.[١٤]

٢٧ ـ دور الشركات الوهمية وهي شركات تأسست على الورق فقط، غرضها المتاجرة بالعمالة الاسيوية عن طريق التاشيرات الجماعية والفردية، وهي شركات لها شكل قانوني غرضها تجاري او صناعي او خدمي، ولكن هدفها الحقيقي المتاجرة بالعمالة الوافدة من خلال التعامل غير المشروع في التأشيرات لتحقيق مكاسب غير شرعية، فالنظام يتطلب الحصول على ترخيص من البلدية وموافقة غرفة التجارة لممارسة النشاط التجاري المطلوب، وانشاء شركة او مؤسسة لادارة هذا النشاط وبالتالي السماح لها باحظار العدد المطلوب من قبلها من العمال من الخارج.

وان هذه الشركات لاتزاول اي نشاط تجاري بل هدفها الاتجار بالعمالة الوافدة، ومنها مايبالغ في رأس المال للحصول على اكبر قدر من التسهيلات التي تمنح للشركات الكبيرة وخاصة في مجال استقدام العمالة الوافدة.

٢٨ ـ دخول بعض شركات المقاولات المحلية في عطاءات المناقصات الحكومية الكبيرة رغم قلة امكانياتها المادية والفنية. فتعرض اسعارا اقل من النصف في بعض الاحيان. ولاجل انجاز هذه المشروعات تلجأ الى جلب اعداد كبيرة من العمالة الاسيوية الرخيصة، ورغم ذلك تجد نفسها عند المباشرة بالتنفيذ عاجزة عن الوفاء وعدم القدرة على دفع اجور العمال فيضطر هؤلاء الى ترك هذه الشركات والبحث عن مصدر رزق آخر.

٢٩ ـ استمرار عملية التسلل غير المشروع والذي كان يتم سابقا في الظلام وبعد دخول المتسللين الى الدولة تتلقفهم الجالية التي ينتمون اليها وتيسر اخفائهم ثم حصولهم على عمل واقامة، او تبقى اعداد كبيرة منهم متخفية سنوات حتى يعثر على احدهم بالصدفة خلال عمليات التفتيش الفجائية التي تحصل داخل الامارات او نتيجة ارتكاب مخالفة او جريمة. وفي الوقت الحاضر يستعمل اسلوب التمويه وخاصة بالنسبة للايرانيين. وقد نجحت هذه الطريقة في تسلل الآلاف من موانىء الصيد الايرانية الصغيرة. اذ يستعملون اللنشات الصغيرة سعة ٢٠ شخصا مزودة بمحركات تستعمل البانزين كوقود لزيادة سرعتها، ويجهز اللنش بمحركين او ثلاثة

(١٤) المصدر نفسه ص ٦٠.

بحيث تصل سرعته القصوى ٢٥ عقدة/الساعة مما يهيء لهم القدرة على الهرب من زوارق خفر السواحل عند الضرورة. ويبدأ التهريب من ايران عن طريق موانيء الصيد المحصورة بين بندر لنجة الى بندر عباس ويتوقف المتسللون في جزيرة ابو موسى للاستراحة، حيث تقطع المسافة في ٥ ساعات ومن الجزيرة حتى سواحل دبي ١٫٣٠ ساعة. وعندما تدخل هذه اللنشات المياه الاقليمية للدولة يلتزم المتسللون الصمت وتطفأ الانوار ويتحرك اللنش بخبرة النوخذة المهرب في هدوء وحذر تجاه الشاطيء، وتوضع شباك الصيد والادوات الاخرى في مؤخرة ومقدمة اللنش للتمويه، فاذا وقعوا في قبضة خفر السواحل يتحججون بانهم صيادون، واذا افلتوا دخلوا البلاد.

اما المتسللون الباكستانيون فانهم يستخدمون اللنشات القديمة التي تتسع لاعداد كبيرة منهم، ويدفع كل منهم خمسة الآف ربية (٣٣٥ دولاراً) لصاحب اللنش على قسطين الاول عند سواحل الباكستان والثاني عند الوصول الى اراضي الدولة.

التوصيات

يمكن ان تصنف التوصيات لحل هذه المشكلة، تحت ثلاثة جوانب:

١ ـ الحلول التي تخص المواطنين:

وفي اعتقادي انه العامل المهم في حل المشكلة، ولابد من التركيز على زيادة المواطنين، ورفع كفاءتهم الثقافية والفنية عن طريق تنمية الموارد البشرية المحلية لانها اساس عمليات التنمية التي تقوم في المنطقة، ويتم ذلك باتباع الخطوات التالية:

أ ـ اتخاذ الاجراءات والسياسات التي من شأنها رفع معدلات الزيادة السكانية لدى المواطنين باستعمال الحوافز المعنوية والمادية وغيرها مثل الاستمرار في رفع مستوى الخدمات الصحية لخفض نسبة الوفيات وزيادة مكافات الاعانة والضمان الاجتماعي وغيرها.

ب ـ الاهتمام بالتعليم المهني عن طريق ايجاد حوافز مادية ومعنوية تشجع الشباب للدخول الى التعليم.

جـ ـ تغيير نظم التعليم في المدارس الثانوية والجامعة والتي تنصب في تخريج المتخصصين في الدراسات الادبية والانسانية باعداد تفوق الاحتياجات القطرية والقومية او خريجي الجامعات العلمية الذين يرغبون استلام الوظائف المكتبية والادارية، بينما هناك قصور واضح في التدريب المهني والتعليم الفني

والمعاهد الفنية والتكنولوجية لتخريج الفنيين والكوادر الوسطى، فقد بلغت المدارس غير الفنية حتى عام ١٩٨١ حوالي ٢٧٩ مدرسة بينما عدد المدارس الفنية (الصناعية والتجارية والزراعية) اربع مدارس فقط اي بنسبة ٥ر١٪.

د ـ القضاء على البطالة المقنعة حيث ان نسبة كبيرة من العمالة المحلية تتركز في قطاع الخدمات والادارة العامة، وهو توجه غير انتاجي وفيه ضياع كبير لهذه العمالة المحدودة العدد.

هـ ـ القضاء على البطالة المرفهة التي تضم اعدادا كبيرة من المواطنين في سن العمل ولكنهم خارج قوة العمل بسبب مايحصلون عليه من مدخولات عالية دون القيام باي مجهود في تطوير عملية الانتاج، مما يمثل هدرا في الموارد البشرية المواطنة.

و ـ ايجاد موازنة بين عمليات التنمية التي تنفذ في الدولة والقوى البشرية المواطنة.

ز ـ رفع نسبة مساهمة المرأة في مجال العمل من خلال برنامج التدريب والتعليم، ورغم ان المرأة المواطنة غير محضور عليها العمل، الا ان معظمهن يتركزن في مجال التدريس والتمريض والخدمات ويشكلن نسب منخفضة جدا. وان رفع هذه النسب يفتح مجالا كبيرا لتخفيض الاحتياجات من العمالة الوافدة.

ح ـ تنفيذ سياسة تجنيس الوافدين العرب لزيادة عدد السكان المواطنين. واذا كان الانتقاء يرضي الدولة ويغريها على اتباع هذا الاسلوب، فلا بأس من ان يكون ذلك مبنيا على اساس مدة الاقامة الطويلة او المستوى العلمي للوافد او حاجات البلد للمورد البشري، لان زيادة نسبة المواطنين من تجنيس العرب افضل بكثير من الاعتماد على الوافدين المستوردين. فذلك يحقق نوع من الاستقرار والاخلاص في العمل ويخلق حالة التوازن بين المواطنين والوافدين.

٢ ـ الحلول التي تخص العمالة الوافدة غير العربية

ويسعى هذا العامل الى تقليل الاعتماد على العمالة الاسيوية وخفض اعدادها بقدر الامكان وذلك عن طريق اتباع المقترحات التالية:

أ ـ اخضاع المشاريع الجديدة في الدولة للدراسة، وتنفيذ مايتفق مع الحاجة وتأجيل ما هو غير ضروري لخفض نسبة العمالة الاسيوية المستوردة.

ب ـ تكثيف استخدام المكننة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لتخفيض الاحتياجات من العمالة الوافدة.

ت ـ استعمال وسائل التسويق الحديثة والاكثار من الجمعيات التعاونية التي تحل محل المحلات التجارية الصغيرة التي تديرها اعداد كبيرة من العمالة غير المواطنة.

ث ـ قيام شبكة مواصلات منتظمة داخل المدن او بين مدينة واخرى للتعويض عن الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة الوافدة التي تمتهن سياقة سيارات الاجرة.

ج ـ تقنين وجود العمالة والاقتصار على الوجود الشرعي فقط، واخراج العمالة غير الشرعية لانها تشكل عبءاً على الدولة في النواحي كافة دون ان يكون لديهم عائد انتاجي.

ح ـ تحديد استقدام المربيات والخدم في البيوت وتحمل المرأة المواطنة مسؤولية ادارة شؤون البيت وتربية الاطفال وخصوصا ان اغلبهن ربات بيوت، فضلا عن توفر وسائل الخدمة الصناعية التي سهلت انجاز كثير من الاعمال البيتية.

خ ـ الزام المواطنين بتطبيق قوانين الكفالات والامتناع عن بيع الكفالات او انتقالها وتسفير العمال حال انتهاء الغرض من جلبهم او الذين انتهت المشروعات التي جلبوا لتنفيذها.

د ـ فرض عقوبات رادعة على شركات المقاولات المحلية التي تلجأ الى اساليب الغش والخداع بدخولها المنافسة بعطاءات قليلة تصبح بعدها عاجزة عن التنفيذ بعد رسو العطاء عليها، ويتعذر عليها اكمال المشروعات المناطة بها لان اسعارها المعطاة حددت اما نتيجة خطأ في التقدير او تلاعب في التنفيذ.

ذ ـ اخذ ضمانات مصرفية من صاحب العمل تتناسب مع اعداد العمال الذين يجلبهم. ولايعاد المبلغ حتى يثبت صاحب العمل انه قام بتسفير العمال الذين انتهت الحاجة اليهم.

ر ـ عدم السماح لطغيان احدى الجاليات باعداد كبيرة، مقارنة بالجاليات الاخرى لاحداث الموازنة بين اعداد الجاليات الموجودة على ارض الدولة، ورغم ان عدد الجاليات في الدولة بلغ ٥٨ جنسية الا ان الغلبة لثلاث جنسيات هي الهندية والباكستانية والايرانية.

ز ـ تحديد نسبة الوافدين الاسيويين بما لايزيد على عدد المواطنين في الدولة.

س ـ دعم حرس الحدود ومراقبة الشواطىء الواسعة بدقة، وفرض عقوبات صارمة على المتسللين للقضاء على ظاهرة التسلل غير المشروع.

٣ ـ الحلول التي تخص العمالة العربية

أ ـ ايجاد تنظيمات فعالة لتوريد العمالة من الاقطار العربية، تشبه وكالات توريد

العمالة الاسيوية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة.

ب ـ تحمل الاقطار العربية المجاورة مسؤوليتها القومية في اصدار التشريعات المحلية التي تسهل على المواطن في هذه الاقطار الانتقال نحو الاقطار الخليجية للعمل فيها واصدار التشريعات التي تشجع وتغري المواطن فيها للانتقال والاستقرار لاحداث التوازن بما يضمن مصلحة المواطن على المدى البعيد.

فقد عملت فرنسا في تشجيع انتقال الفرنسيين الى اقطار المغرب العربي واعتبار عمل الفرنسي في هذه الاقطار مجزي للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي تشجيعا لانتقالهم واستقرارهم مدة طويلة لاستمرار نفوذها الثقافي والسياسي في المنطقة مدة طويلة.

جـ ـ تحمل السفارات العربية مسؤوليتها في الاتصال المستمر بالمسؤولين في القطر العربي لتوضيح ابعاد الاخطار الجسيمة التي تنتظر المواطن والحاكم من مغبة الاستمرار في زيادة رجحان كفة العناصر الاسيوية، والاتجاه نحو احلال العناصر العربية التي تشترك في المصير والآمال مع المواطنين في الدولة، وتسهيل مهمة رعاياها العرب المتواجدين في المنطقة من اجل زيادة رجحان كفة العناصر العربية واحداث التوازن بما يحفظ مستقبل هذه الدولة من الاخطار التي تهددها من الداخل.

المصادر

١. الدكتور ابراهيم سعد الدين، النمو الاقتصادي في دولة الامارات وتأثيره على الاتحاد، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ العدد٢٨ (١٩٨١).

٢. امل يوسف العذبي الصباح، سكان دولة الامارات العربية المتحدة، مطابع الهدف، الكويت ١٩٧٩.

٣. الدكتور حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي، مطابع مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، الدوحة، ١٩٨٢.

٤. الدكتور خزعل جاسم، استراتيجية التنمية الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة. مطبوع بالرونيو (١٩٨٢).

٥. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء المجموعة الاحصائية السنوية، العدد ٦ (١٩٨٠).

٦. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء. التعداد العام للسكان ١٩٧٥.

٧. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء. التعداد العام للسكان (١٩٨٠) النتائج الاولية.

٨. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، ادارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٨٠/١٩٨٢، مطابع دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر ـ الشارقة.

٩. دولة الامارات العربية المتحدة، مشروع الخطة الخمسية للتنمية بدولة الامارات العربية المتحدة (وثيقة رسمية غير منشورة).

١٠. عبد الرزاق فارس الفارس، حالة دولة الامارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت

١١. محمد الامين الفارس، التعاون العربي للحد من العمالة الاجنبية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٢.

١٢. الدكتور نادر فرغاني، العمالة الوافدة الى الخليج العربي، حجمها ومشاكلها والسياسات الملائمة ـ المستقبل العربي، العدد ٢٣ السنة الثالثة (١٩٨١).